على أن ترفع تقريرها إلى مجلس الأمة للتصويت عليه

«المالية»: الموافقة على «إلغاء الوكيل المحلي»

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس الاثنين على الاقتراحات بقوانين في شأن إلغاء الوكيل المحلي، على أن ترفع تقريرها إلى مجلس الأمة للتصويت عليه.

وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة اجتمعت بناء على تكليف المجلس بتقديم تقريرها في الجلسة المقبلة بشأن الاقتراحات بقوانين المقدمة من عدد من النواب لإلغاء الوكيل المحلي، مبينا أن الاجتماع تم بإجماع الأعضاء وحضور ممثلين عن الحكومة.

وأوضح عاشور انه وفقا للتعديل فإن نص المادة 24 من المرسوم بقانون رقم 68 لسنة 1980 سيستبدل بالنص التالي "للشركة الأجنبية إنشاء فرع لها في الكويت ومباشرة عملها من دون الحاجة إلى وكيل محلي".

أبل يسأل وزير الخارجية بشأن الإعلانات الداخلية للنقل من الوظائف المدنية إلى السلك الدبلوماسي والقنصلي

خليل أبل

وجه النائب د. خليل أبل سؤالا إلى وزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله ، بشأن الإعلانات الداخلية للنقل من الوظائف المدنية إلى السلك الدبلوماسي والقنصلي، نص على ما يلي:

نمى إلى علمي قيام وزارة الخارجية بوضع إعلان داخلي بفتح باب النقل من الوظائف المدنية إلى السلك الدبلوماسي والقنصلي لموظفي وزارة الخارجية فقط خلال فترة عشرة أيام في اثني عشر تخصصا أكاديميا، وإعلان آخر نشر في الصحف المحلية يتضمن الإعلان عن حاجة الوزارة إلى شغل عدد "30" وظيفة لدرجة ملحق دبلوماسي وملحق قنصلي من الجنسين من حملة الشهادات الجامعية ودرجتي الماجستير والدكتوراه في سبعة تخصصات أكاديمية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المعايير والنظم المتبعة والمعتمدة في شأن إجراء تعيينات موظفي الوزارة المدنيين لشغل وظائف دبلوماسية وقنصلية عن طريق الإعلان الداخلي؟ وهل المدة التي حددت بعشرة أيام كافية لتقديم طلبات التحاق الموظفين المدنيين الراغبين بنقلهم إلى السلك الدبلوماسي والقنصلي؟

2 – هل المقصود في الإعلان الداخلي بتحديد شرط أن يكون الموظف المدني الراغب في الانتقال إلى السلك الدبلوماسي أو القنصلي قد مر على فترة عمله أربع سنوات هو حرمان فئة من الموظفين المدنيين من التقدم لتلك الوظائف تقل سنوات عملهم عن أربع سنوات أم أن هذا الإجراء هو المتبع وفق النظم والمعايير المعتمدة؟

3 – هل خضع المتقدمون لنقلهم من الوظيفة المدنية في الوزارة لاختبارات تحريرية ومقابلات شخصية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما اللجنة المختصة بهذه الإجراءات؟

4 – كشف بالموظفين المدنيين في الوزارة الذين وافقتم على نقلهم إلى وظائف دبلوماسية وقنصلية، على أن يتضمن الكشف مسمياتهم الوظيفية المدنية قبل النقل وسنوات خبرتهم العملية وتخصصاتهم الأكاديمية، وصورة ضوئية من شهاداتهم العلمية المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية، وكشف يتضمن الموظفين المدنيين المرفوضين، مع بيان مسمياتهم الوظيفية وسنوات الخبرة العملية وتخصصاتهم الأكاديمية وصورة ضوئية من شهاداتهم العلمية مع بيان أسباب الرفض.

5 – ما تخصصات أعضاء اللجنة المختصة بالموافقة على الموظفين المدنيين وانتقالهم حسب الشروط والمعايير إلى الوظائف الدبلوماسية والقنصلية؟ وهل لديهم إلمام كاف بالتخصصات الأكاديمية في الاثني عشر تخصصا المطلوب شغلها؟

6 – جاء في الإعلان في الصحف المحلية عن حاجة الوزارة إلى شغل عدد (30) وظيفة لدرجة ملحق دبلوماسي وملحق قنصلي من الجنسين من حملة الشهادات الجامعية في سبع تخصصات أكاديمية، ولم يتضمن تخصصات أخرى، فهل باقي التخصصات غير المدرجة مشغولة ومستوفية لدى مجلس السلكين الدبلوماسي والقنصلي، أم أنه متوقع صدور إعلان آخر لباقي التخصصات الأكاديمية الشاغرة؟

فهاد للناهض: ما الأسس القانونية التي اعتُمدت لتوقيع الاتفاقية الإطارية بين الحكومة و«غوغل كلاود»؟

عبدالله فهاد

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض بشأن الشراكة بين الحكومة وشركة «غوغل كلاود العالمية» ، نص على ما يلي: أعلن مجلس الوزراء في بيانه حول انعقاد اجتماعه الأسبوعي يوم الاثنين 2023/1/9 عن أنه اطلع على الاتفاقية الإطارية للشراكة الاستراتيجية بين حكومة دولة الكويت وشركة «غوغل كلاود العالمية» لدعم وتمكين التحول الرقمي الشامل في الجهات الحكومية والشركات الرئيسة المملوكة لدولة الكويت، وستمكن هذه الاتفاقية حكومة دولة الكويت من الاستفادة من تكنولوجيا جوجل كلاود المبتكرة وخبرتها في تحليل البيانات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وغيرها من أجل تحقيق التحول الرقمي الذي هو من أهم أولويات حكومة دولة الكويت للسنوات المقبلة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الأسس القانونية التي اعتُمدت لتوقيع الاتفاقية الإطارية؟ وما الجهة المخولة للتوقيع؟ وما الجهة المختصة بالتفاوض لإقرار بنودها والتزاماتها المالية؟ وهل تمت الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذها من الجهات الدستورية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من الوثائق والمراسلات بين الجهات الحكومية قبل بداية الاتفاقية، وصورة ضوئية من هذه الاتفاقية وملحقاتها باللغتين العربية والانجليزية.

2 – «غوغل كلاود لميتد» شركة إيرلندية تخضع للقانون التجاري الأيرلندي، أسست في العام 20219 وتمارس الأعمال التجارية المتخصصة في التخزين السحابي، يرجى تزويدي بالدراسة الفنية المعتمدة لها وبمقارنتها مع الشركات الأخرى مثل أمازون AWS ومايكروسوف Azure والصينية «Alibaba Cgoud» و IBM، مع تزويدي بحجم المبيعات السنوية لها مقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى المذكورة، وقائمة الملاك لشركة غوغل كلاود لميتد، وصورة ضوئية من ميزانيتها المعلنة لدى الجهات الرسمية في إيرلندا.

3 – لماذا اعتمد غوغل كلاود دون غيرها؟ وما المميزات الفنية التي اعتمدها الجهة صاحبة القرار؟ وما التقييم الفني للخدمات التي أهلتها للتنفيذ؟

4 – هل الخدمات السحابية التي تعتزم الجهات الحكومية استخدامها ستكون متطابقة 100 ٪ للبرامج والتطبيقات التي تعمل بها دولة الكويت خصوصا تلك التي تقدمها شركات ليس لها اتفاقيات مع غوغل كلاود مثل تطبيقات Oracle أو أي تطبيقات أخرى؟

5 – هل هناك خدمات وبرامج تُستخدم في الكويت لا تتطابق مع المواصفات الفنية التي تقدمها غوغل كلاود؟ وما خطة متخذ قرار التوقيع للاتفاقية تجاه هذه البرامج واستضافتها؟ وهل ستتحمل الدولة تكاليف إعادة التطوير؟ وما الميزانيات المتوقعة لذلك؟

6 – ما الالتزامات المالية المترتبة على هذه الاتفاقية من جهة دولة الكويت؟ مع تزويدي بالمقارنة بالالتزامات التي صُرفت خلال السنوات السبع الأخيرة لمثل هذه الخدمات من جميع المؤسسات والجهات الحكومية.

7 – ما الالتزامات تجاه غوغل كلاود في تشغيل الطاقات الكويتية؟ وما حجم الوظائف التي سيشغلها الكويتيون فيها؟ وما الالتزامات في توظيف الكويتيين عموما في غوغل بعد الشراكة الاستراتيجية؟ مع تزويدي بهذه الالتزامات وفقا للاتفاقية والمراسلات المعتمدة.

8 – حسب علمي أن الاتفاقية مدتها سبع سنوات يرجى إفادتي أين ستؤول الأصول والمباني والبرامج.. إلخ التي أنشئت على إثر الاتفاقية؟ وما القواعد القانونية التي بُنيت عليها الاتفاقية للتخارج والإلغاء؟

9 – ما الدراسة الفنية التي اعتُمدت للاتجاه بتأجير هذه الخدمات ووعد الاتجاه إلى إنشاء مركز سحابي وطني كويتي مشابه؟

10 – هل تقدمت أي شركات منافسة لغوغل كلاود بعرض اتفاقية بديلة تعتمد على «الدفع مقابل الاستخدام»؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فلماذا لم تُدرس هذه العروض؟

11 – ما الشركة المحلية التي ستؤدي دور الممثل لغوغل كلاود لبيع خدماتها؟ وما نسبة أرباحها لهذا التمثيل؟ ولماذا لا تقدم الخدمات بشكل مباشر من دون أي وسيط لمنع زيادة التكاليف على الدولة؟ إذا لم يكن هناك وقت توقيع الاتفاقية أي وكيل محلي معتمد كيف يتم اختيار الوكيل المحلي؟ وما الأسس التي تعتمدها دولة الكويت مع غوغل لاختياره؟

12 – وفقا للاتفاقية الإطارية ما الثوابت التي تعتمدها غوغل للأمن المعلوماتي «السيبراني» وما التزاماتها تجاه الدولة حال الاختراق؟ وما العقوبات التي ستتحملها في مثل هذه الحالات؟ وما المحاكم المختصة لتولي هذه القضايا؟

13 – من سيقوم بصياغة الاتفاقية التنفيذية حال اعتماد الاتفاق بين دولة الكويت والشركة؟ وما الجهة الاستشارية التي ستقدم الرأي الفني اللازم والبنود التي تحفظ حق الدولة؟

الدمخي يسأل الشيتان والعلي بشأن تشكيل لجان المواد العسكرية وآلية الرقابة عليها

عادل الدمخي

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالا مشتركا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان، ووزير الدفاع الشيخ عبدالله العلي بشأن المرسوم رقم "95" لسنة 2017 بتشكيل لجان مشتريات المواد العسكرية ومقاولات المنشآت العسكرية وآلية وإجراءات عملها والرقابة عليها والمادة رقم "9" منه، طالبا إفادته بما يلي:

1 – ما السند التشريعي والقانوني الذي استندت إليه الجهة المشكلة وفقا للمرسوم المشار إليه في إضافة وإجازة نظام الحالات العسكرية "FMS" وخطابات العرض والقبول "LOA" من دون تعريف أو ضوابط فنية والذي يشكل بابا لهدر المال العام بحجة الاتفاقيات الدولية، وكذلك تطبيقه على أعمال المقاولات الإنشائية بالمخالفة لأساليب التعاقد التي حددها المشرّع والواردة بالفصل الثاني من القانون رقم "49" لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة الذي استثنى مشتريات المواد العسكرية ومقاولات المنشآت العسكرية من العرض على الجهاز المركزي للمناقصات العامة مع الالتزام بأحكامه؟

2 – ما إجراءاتكم لتصحيح الوضع الحالي وتطبيق صحيح القانون نحو إلغاء الأنظمة المشار إليها، التي لم ترد ضمن أساليب التعاقد التي حددها المشرّع بالقانون رقم "49" لسنة 2016 المشار إليه؟

الشاهين لشمول الأخصائيين الاجتماعيين وأمناء المكتبات في الوزارات بكادر نظرائهم العاملين في «التربية»

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة بشمول الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وأمناء المكتبات، والتقنيات التربوية، العاملين في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، بالكادر الذي تم إقراره لنظرائهم العاملين بوزارة التربية، ونص الاقتراح على ما يلي:

صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم "16" لسنة 2019 بإقرار كادر العاملين بالوظائف التربوية المساندة بوزارة التربية وشمل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وأمناء المكتبات، والتقنيات التربوية، إلا أن هذا القرار لم يشمل العاملين في هذه التخصصات نفسها بباقي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، رغم أن دورهم لا يقل أهمية عن دور زملائهم بوزارة التربية، ولتحقيق المساواة بين العاملين في التخصصات ذاتها بغض النظر عن جهة العمل،

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"إصدار قرار من مجلس الخدمة المدنية بشمول الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وأمناء المكتبات، والتقنيات التربوية، العاملين في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة –خارج وزارة التربية– بالكادر الذي تم إقراره لنظرائهم العاملين بوزارة التربية من قبل مجلس الخدمة المدنية بقراره رقم 16 لسنة 2019، وذلك لتحقيق العدالة والمساواة بينهم.

على صعيد متصل أعلن الشاهين أيضا عن تقدمه باقتراح برغبة بشمول باحثي شؤون الطلبة ومسجلي شؤون الطلبة الكويتيين، العاملين في وزارة التربية، بالكادر الذي تم إقراره لزملائهم في الوظائف التربوية المساندة، ونص الاقتراح على ما يلي:

صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (16) لسنة 2019 بإقرار كادر العاملين بالوظائف التربوية المساندة بوزارة التربية وشمل الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ، وأمناء المكتبات، والتقنيات التربوية، إلا أن هذا القرار لم يشمل العاملين في هذه التخصصات نفسها بباقي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، رغم أن دورهم لا يقل أهمية عن دور زملائهم بوزارة التربية، ولتحقيق المساواة بين العاملين في التخصصات ذاتها بغض النظر عن جهة العمل،

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"إصدار قرار من مجلس الخدمة المدنية بشمول باحثي شؤون الطلبة ومسجلي شؤون الطلبة الكويتيين العاملين في مدارس وزارة التربية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"إصدار قرار من مجلس الخدمة المدنية بشمول باحثي شؤون الطلبة ومسجلي شؤون الطلبة الكويتيين، العاملين في وزارة التربية، بالكادر الذي تم إقراره لزملائهم في الوظائف التربوية المساندة من قبل مجلس الخدمة المدنية بقراره رقم 16 لسنة 2019 ، وذلك لتحقيق العدالة والمساواة بينهم.

الكويتيين وعددهم 1360 ومسجلي شؤون الطلبة وعددهم 3507، رغم أن دورهم لا يقل أهمية عن دور زملائهم بوزارة التربية، ورغم مطالبة وزارة التربية لمجلس الخدمة المدنية في كتابيها رقم (2021099379) المؤرخ بتاريخ 3/11/2021، ورقم (986700) المؤرخ بتاريخ 30/10/2022 بشمول العاملين بوظائف (باحثي شؤون الطلبة– ومسجلي شؤون الطلبة) بالقرار رقم (16/2019) بشأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتيين العاملين في مدارس وزارة التربية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"إصدار قرار من مجلس الخدمة المدنية بشمول باحثي شؤون الطلبة ومسجلي شؤون الطلبة، العاملين في وزارة التربية، بالكادر الذي تم إقراره لزملائهم في الوظائف التربوية المساندة من قبل مجلس الخدمة المدنية بقراره رقم 16 لسنة 2019 ، وذلك لتحقيق العدالة والمساواة بينهم.